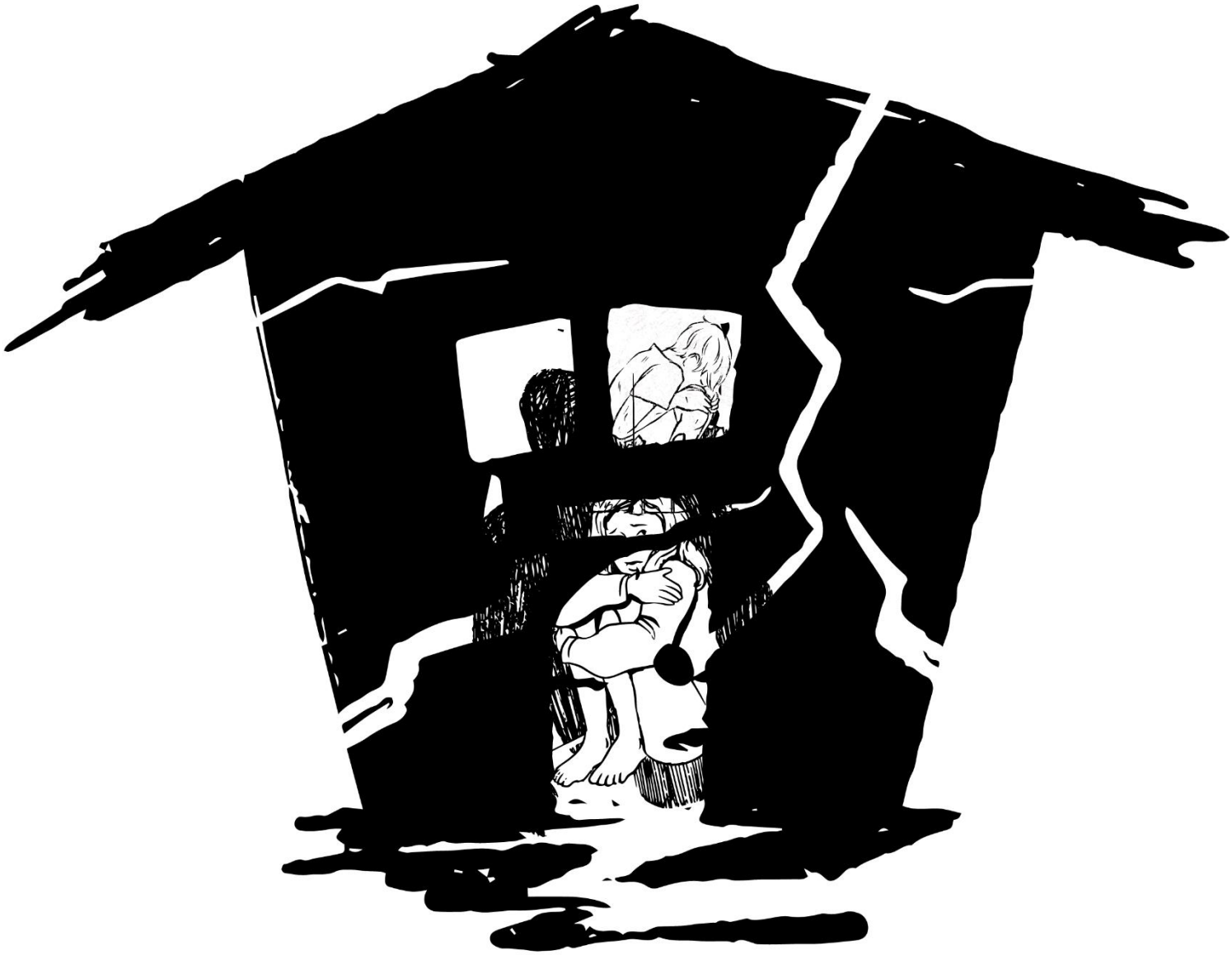

الحد من العنف الأسرى في مصر

مدخل الى الآمن المجتمعي

مؤسسة إدراك للتنمية والمساواة

مصر- 2022

مقدمة ...

تشكل قضية العنف الأسرى أهمية بالغة لما تحمله من تناقضات بين وظيفة الأسرة التي تواجدت كمؤسسة تربوية تضبط سلوك أعضائها في إطار مشاعر الحب والحنان الفطري، وبين ممارسة أشكال متنوعة من العنف داخل هذه المؤسسة تصل لحد الإيذاء النفسي والبدني لأعضاؤها .

والعنف الأسرى ليست مشكلة محلية بل يتسع وجودها علي المستوي العالمي، حيث تتعرض 35٪ من النساء للعنف الأسري على مستوى العالم، ويعاني ما يقرب من 3 من كل 4 أطفال أو 300 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 2-4 سنوات بانتظام من العقاب البدني و/أو العنف النفسي على أيدي الوالدين ومقدمي الرعاية، ويعيش طفل واحد من بين كل أربعة أطفال دون سن الخامسة مع أم هي ضحية عنف الشريك. [1]

هذا، ويمكن لأي شخص أن يكون ضحية للعنف الأسري، بغض النظر عن العمر أو العرق أو الجنس أو التوجه الجنسي أو الدين أو الطبقة، ولا يقتصر ضحايا العنف الأسري على الأطفال أو النساء، ولكن أي فرد آخر من أفراد الأسرة معرض للعنف الأسري؛ حيث يؤثر العنف الأسري على الأفراد من جميع الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية ومستويات التعليم.

أظهرت الدراسات الاستقصائية ارتفاع معدل العنف الأسري في جميع أنحاء العالم منذ يناير 2020؛ حيث قفز بشكل ملحوظ مقارنة بعام 2019، ووفقًا للمجلة الأمريكية لطب الطوارئ ومجموعة الأمم المتحدة للمرأة، عندما بدأ الوباء، ازداد العنف الأسرى بنسبة 300٪ في هوبي في الصين، و25٪ في الأرجنتين، و30٪ في قبرص، و33٪ في سنغافورة و50٪ في البرازيل. [2]

أما في مصر فقد أظهر المسح السكاني الصحي الصادر في عام 2021 أن ثلث السيدات الاتي سبق لهن الزواج في عمر15 – 49 تعرضن لصورة من صور العنف من قبل الزوج، وتتعرض النساء داخل نطاق الأسرة إلى العنف الجسدي بنسبة 25%، وتتعرض 22% إلى العنف النفسي، وحوالي 6 % يتعرضن إلى العنف الجنسي[3].

ماهية العنف الأسرى:

اهتم علم الجريمة الحديث بـ جرائم العنف وأصبح تخصصا دراسيًا في الكثير من الجامعات العالمية، ويولي العلم الحديث جرائم العنف الأسرى اهتمام خاص باعتبارها جرائم خفية بطبيعتها، حيث أن الاعتداء علي أحدأفراد الأسرة عندما يشكل جريمة تحت القانون الجنائي للدولة، فإن هذه الجريمة لا تدخل في سجلات نظام العدالة الجنائية وغالبا ما يجبر أحد الأطراف علي التنازل ، أو يتم تسوية التصالح بين أفراد الأسرة نفسها دون اللجوء الى سلطات التحقيق.

---

[1] مركز دعم واتخاذ القرار المصري https://idsc.gov.eg/Newsletter/View/5715

[2] https://www.un.org/en/coronavirus/what-is-domestic-abuse

[3] المسح السكاني الصحي في مصر 2021

ويعرف العنف الأسري بأنه " الإساءة المتعمدة بين أشخاص تربطهم علاقات ضمن حدود العائلة الواحدة أو يؤدون وظيفة الأسرة ويحاولون كسب السلطة والسيطرة على الضحية. على سبيل المثال: العنف بين الزوجين أو الشريكين الحميمين، أو بين الآباء والأطفال، أو الأشقاء، أو الحموات والكنائن. قد يضم العنف الأسري عنف جسدي أو جنسي أو اقتصادي ... كما يمكن أن يتضمن العنف الأسري العنف الذي قد يطال العاملات بالمنزل"[4].

ويمثل العنف الأسرى خطورة بالغه تمتد من نموذج الأسرة كمجموعة أفراد، الى نطاق المجتمع الأوسع الذي يمثل هؤلاء الأفراد جزء من تشكيله، حيث أن خطورة هذا العنف أنه يفرز أطفال عدوانيين يواجهون المجتمع، وهؤلاء الأطفال يكونون بمثابة قنابل موقوتة، بحكم طاقات عنف وعدوان مختزن، وكراهية تجاه المجتمع لا تخرج الا في مرحلة الشباب، هذا فضلا عن التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للعنف.[5]

الدو افع المرتبطة بالعنف الأُسري:

تختلف الدوافع المشكلة لظاهرة العنف الأسري؛ فمنها، دوافع تتعلق بمكونات الشخصية مثل الجهل، وعدم الإتزان الانفعالي، والنزوع الى التحكم والسيطرة، والرغبة في الانتقام والفساد القيمي والأخلاقي وتعاطي المخدرات، ودوافع تتعلق بتكوين الأسرة نفسها، مثل عدد أفراد الاسرة، واختلاف الثقافات والطبقات الاجتماعية بين الشريكين، ومستوي المعيشة، واتساع مكان السكن، وضعف الروابط الأسرية. كما يشكل البعد الإقتصادي عاملًا مؤثرًا في ظاهرة العنف الأسري، مثل البطالة وازدياد الأعباء الأسرية وتراكم الديون، والخلاف بين الزوجين علي راتب الزوجة وكيفية ادارته[6].

أشكال العنف الأسري

1- العنف الجسدي: وهو السلوكيات التي تتصف بإساءة المعاملة الجسدية، مثل اللكم، أو العض، أو الحرق، تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والحرمان من تلقي الرعاية الصحية، أو أية طريقة أخرى تؤذي عضو الأسرة، وهي تعد أكثرهم وضوحًا لما تضفيه من أثار على جسد الضحية.
2- العنف النفسي والانفعالي: مثل تكوين مفهوم الذات السلبي،الإساء اللفظية، والوصم، والتحقير، والإهمال، والمسؤولية الزائدة والتجاهل، والتخويف، التهديد، العزل عن العائلة والشبكات الاجتماعية، الخيانة، ويعد هذه النوع من العنف الأشد خطورة إذ انه يترك أثار نفسية يصعب التعافي منها.

---

[4] تعريف ضمن معجم المصطلحات والمفردات المعنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي الصادر عن صندوق الصحة والسكان بلبنان.
[5] العنف الأسري وانعكاساته الأمنية، https://cutt.us/n0Rv5
[6] Mcleod, J. & Kaiser, K. (2110). Childhood Emotional and Brhavioral Problems and Educational Attainment, American Sociological Review, 68 (5): 636 - 659

3- العنف الجنسي: مثل الاغتصاب أو اغتصاب المحارم وممارسة الجنس بطرق غير مرغوبة، وإجبار الزوجة على المعاشرة الجنسية، والإجبار على مشاهدة الأفلام الاباحية.[7]

4- العنف الاقتصادي، مثل الحرمان من الميراث، الإجبار على العمل، الاستيلاء على الراتب، الامتناع عن تحمل النفقات.

أثار العنف الأسري

أ- أثار نفسية:

- الشعور بالإحباط وعدم قدرة الفرد علي اشباع حاجاته، وتولد الشعور بالظلم والقهر، وفقدان الثقة بالذات
- القلق والاضطراب، وهما غالبا ما يظهران علي الشخص الذي يتم معاملته بعنف وقسوة، ومع الوقت يسعي هذه الشخص للتخلص من هذا الاضطراب بنقله الي نطاق خارج الأسرة.
- الاكتئاب والإنطوائية والانعزال، وهي حالة مزاجية تتسم باحساس الشخص بعدم القيمة وانحطاط الذات.
- التكيف والتأقلم مع بيئة العنف، يحاول البعض التكييف مع حالات العنف التي تقع داخل نطاق الأسرة، الأمر الذي يخلق نوع من اللامبالاه في تقبل الأنواع المختلفة من العنف وممارسته على أعضاء جدد داخل نطاق الأسرة.

ب- أثار جسدية.

- تتعدد الأثار الجسدية للعنف الأسري، ما بين حروق وكسور وجروح، واضرابات في النوم وسرعة ضربات القلب، وضعف التنفس، وشحوب الوجه، والذبحة الصدرية، والموت عن طريق الانتحار، وتشويه الاعضاء التناسلية.

ت- أثار اجتماعية

- للعنف الأسري آثار سلبية علي المجتمع، مثل التفكك الأسري والذي ينتج عنه في الغالب انحراف الأبناء، وارتفاع ظاهرة الطلاق وتفشي روح العداء في المجتمع وجنوح الأحداث واضطراب الأمن.

النساء والأطفال الأكثر تأثرا بجرائم العنف.

هناك امرأة من كل ثلاث نساء على مستوي العالم قد تعرضت لعنف الشريك، أو لعنف الجنسي من غير الشريك، أو كلاهما مرة واحدة على الأقل في حياتهن (30٪ من النساء في سن 15 فما فوق)، ويشير التقرير الصادر عن هيئة الامم المتحدة للمرأة في مارس عام 2021 ويشير التقرير أن واحدة من كل أربع فتيات مراهقات تتراوح أعمارهن بين (15 و19) عامًا، 24٪ للعنف الجسدي و/ أو الجنسي من الزوج أو الشريك، و16٪ من الشابات اللواتي تتراوح أعمارهن بين (15 و24) سنة تعرضن لهذا العنف في الأشهر الـ12 الماضية منذ مارس 2020 حتى إصدار التقرير[8].

---

[7] رسالة ماجستير، جامعة الزقازيق، العنف الأسرى وعلاقته بالاتجاه نحو التطرف https://cutt.us/gSkoJ

[8] https://www.unwomen.org/en/what-we-do/ending-violence-against-women/facts-and-figures

الأسرة المصرية:

في مصر إرتفعت معدلا العنف الأسري بشكل ملحوظ، وطبقا لتقرير صادر عن المجلس القومي للمرأة أكد ان 48% من النساء في مصر تعرضن لعنف أسرى[9]، وفي اغسطس 2021 شهدت مصر 28 حالة قتل داخل نطاق الأسرة خلال شهر واحد فقط،[10] وفي دراسة أجراها برنامج حماية الطفل بمنظمة "يونيسيف مصر" عام 2016، أكدت أن 50% من الأطفال في مصر يتعرضون للعنف الجسدي، بينما تتجاوز نسبة العنف النفسي ضد الأطفال حاجز ال50% [11]، بينما سجل مرصد جرائم العنف التابع لمؤسسة ادراك للتنمية والمساواة 413 جريمة عنف اسري خلال 2021 في حين سجل عام 2022 عدد 442 جريمة عنف أسري.

وبحسب آخر إحصائية للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء في 2015، فإن هناك أطفال لحوالي 300,000 أسرة تعاني من الاضطرابات النفسية بسبب العنف. ومازالت جريمة ختان الاناث تمثل أحد أوجه هذا العنف، وطبقا لبيانات النك الدولي فان مصر تحتل المركز الرابع عالميا في ارتكاب جريمة تشويه الأعضاء التناسلية بنسبة 87.2% وهي تعد أحد الجرائم التي ترتكب في إطار نطاق الأسرة [12]

تكلفة العنف الأسرى في مصر

طبقا لدراسة أجراها مكتب صندوق الأمم المتحدة في مصر بدراسة تكلفة وشكل العنف الأسري بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام 2015، فإن تكلفة السكن البديل "المأوي" للاتي يغادرن منازلهن نتيجة العنف تصل الي 585 مليون جنيه سنويًا، حيث يغادر ما يقرب من مليون إمرأة المنزل بسبب العنف الأسرى، ويتعرض 200 الف إمرأة سنويا لمضاعفات مرتبطة بالحمل بسبب عنف الزوج، وتعد المعرضات للعنف أكثر عرضة للاجهاض بنسبة 40%، ويتغيب حوالي 113 طفل عن مدارسهم سنويا بسبب العنف الأسرى، اي خسارة 90 ألف يوم دراسي سنويا، كما عاني أطفال 300 الف أسرة من مشاكل سلوكية وكوابيس وخوفا من العنف الذي ارتكبه الزوج خلال عام واحد. [13]

---

[9] المجلس القومي للمرأة، دراسة عن العنف ضد النساء https://cutt.us/UNAeo

[10] رصد صحفي https://www.almasryalyoum.com/news/details/2404943

[11] يونيسف، مصر العنف ضد الاطفال في مصر، استطلاع كمي، القاهرة، الاسكندرية، اسيوط
https://www.unicef.org/egypt/media/Violence1911%20%Children20%Against20%/file/Egypt-Ar.pdf

[12] https://wdr2021.worldbank.org/spotlights/developing-data-to-end-violence-against-women-and-girls/

[13] https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/ar_pdf_egypt.pdf

الإطار الدستوري والقانوني:

الأسرة هي أساس المجتمع، هكذا توافق عليها العرف منذ بدء الحضارة الأنسانية، وطورتها المواثيق الدولية والدساتير الي مبادئ عامة لتترجمها التشريعات الي اجراءات قابلة للتنفيذ، وقد اعترف العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسة والمدنية في المادة(23) بأن الأسرة هي الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية في المجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة.[14]

كما أعطي الدستور المصري أولية خاصة لمفهوم الأسرة، حيث نص في المادة (10) على أن الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق والوطنية، وتحرص الدولة على تماسكها واستقرارها وترسيخ قيمها، كما نص في المادة 11 منه على ان تكفل الدولة تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل.[15]

أما عن القانون المصري على الرغم من التعديلات المتعاقبة التي تقر حماية للطرف الأضعف في الأسرة "النساء والفتيات" إلا أنه لم ينص على تشريع قانوني شامل للعنف ضد المرأة وخاصة في إطار الأسرة، بل أن فلسفة القانون العقوبات المصري تعتبر أن وقوع العنف داخل إطار الأسرة هو سبب لرفع العقوبة أو تخفيفها.

ومن أبرز التعديلات التي أدخلت على قانون العقوبات المصري رقم 58 لسنة 1937م حديثاً:

- جريمة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث المعروفة باسم " ختان الإناث": حيث صدر القانون رقم 10 لسنة 2021 ليعاقب كلاً من ولي الأمر والطبيب/ة أو أحد أعضاء/عضوات الفرق الطبية والمحرضين/ات على إجراء هذه الجريمة بعقوبات متفاوتة لا تقل عن 5 أعوام ولا تزيد عن 10 أعوام، وقد تصل في حالة وفاة الطفلة للسجن المشدد.
- جريمة التحرش الجنسي: حيث صدر القانون رقم 141 لسنة 2021 بتشديد عقوبة التعرض للغير لتصل العقوبة إلى 5 سنوات حبس بالإضافة للغرامة المالية.

ولكن لا تزال جرائم مثل تزويج الطفلات والأطفال القُصر والحبس المنزلي والاعتداء بالضرب ضمن الأسرة والاغتصاب الزوجي بدون تجريم قانوني، بالإضافة للإشكالية أن التجريم لفعل بعينه في نطاق الأسرة يخضع للصلح، وغالباً ما تضطر الناجية/الضحية لذلك نظراً للضغط الأسري والوصم المجتمعي الذي يحيط بها.

كما أن هناك بعض القوانين التي تفرق في العقوبات بين الرجل والمرأة على رأسها جريمة الزنا، حيث عقوبة المرأة المتزوجة بنص المادة 274 عقوبات مدة لا تزيد عن عامان في حين أن نفس الفعل من الرجل المتزوج لا تزيد عن 6 أشهر، بنص المادة 277 عقوبات.

[14] http://hrlibrary.umn.edu/arab/b003.html
[15] https://dostour.eg/2013/topic/basic-components/

إشكاليات القانون

- الإباحة لبعض الجرائم في حال أن ارتكبت ضمن إطار الأسرة. ويعزز من إباحة هذه الجرائم عدد من النصوص الراسخة في قانون العقوبات المصري وتأتي على رأسها المادة (17) من القانون، التي تتيح للقاضي النزول بالعقوبة درجة أو درجتين طبقاً لطبيعة الجريمة أو شخص مرتكبها، وتستخدم هذه المادة بشكل حصري في قضايا العنف الأسري، وتضمن إفلات الجاني بجريمته، مما يشجع أخرين على تكرارها.
- **فلسفة القانون ذاتها تعتبر أن بعض الأفعال المجرمة مباحة إذا وقعت من أفراد الأسرة.**

توصـــــــيات

1. إصدار قانون موحد لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات في مصر.
2. تنقية التشريعات بما يتوافق مع مواد الدستور خاصة التي نصت علي منع التميز.
3. النظر في وقف العمل وإلغاء نص المادة (60) من قانون العقوبات، أما المادة (17) فيجب ألا تطبق في حالة العنف الأسري.
4. الغاء جميع الأحكام الجزائية التي تشكل تمييزا ضد المرأة.
5. على الحكومة المصرية أن تدعم جهودها من أجل الوقاية من العنف ضد النساء والأطفال، ونشر ساسة عدم التسامح مع العنف الأسرى، وأن توضح دور ومسئوليات الهيئات الحكومية في هذا الشأن، وأن تضع أليات فعالة للتعاون والتنسيق عبر القطاعات المختلفة .
6. تشجيع جمع البحوث والاحصائيات عن مدي حدوث العنف وأسبابه وآثارة، وعن مدي فاعلية الاجراءات المتخذه لمواجهته.
7. تقديم الخدمات التي تكفل سلامة وأمن ضحايا العنف الأسرى بما فيها المأوى وبرامج التأهيل والارشاد.
8. يجب أن يحصل الأباء والأسر على الدعم اللازم لتربية الأطفال تربية سليمة دون استخدام العنف ضدهم، ويجب على التدابير الخاصة أن تتضمن برامج توعية جيدة للأباء والأمهات على أساليب البديلة للتربية.
9. إطلاق حملة اعلامية لرفع مستوي الوعي بتأثير العنف الأسرى علي أفراد الأسرة وعلى المجتمع، وتعزيز الوسائل غير العنيفة في تحقيق الانضباط
10. ملاحقة الجناة في قضايا العنف الاسرى فبالرغم من إرتفاع معدلات الجريمة في مصر إلا أن الأعداد الفعلية التي تصل الي مرحلة المحاكمة يعد ضئيل للغاية.

11. التوسع في انشاء البيوت الآمنة للنساء لإيواء ضحايا العنف من خلال مراكز لاستضافة وتوجيه المرأة أو الفتاة، التي تتعرض للعنف وليس لها مأوى للمشورة أو للإقامة لفترة معينة ومساعدتها على تخطى الصعاب وحل المشكلات وتوفير الرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية والقانونية

12. تعزيز دور الأسرة الثقافي وتمكينها من التعامل مع تداعيات المعرفة المتدفقة عبر تكنولوجيا المعلومات الحديثة.